العرب
الجمعة 2021/11/12
السنة 44 العدد 12238

القضاء العراقي يعمق أزمة الفصائل الموالية لإيران

الفصائل تبحث مقاطعة العملية السياسية في حال فشلت التحركات الإيرانية

تتجه الأمور في العراق إلى غير ما تشتهيه سفن إيران والفصائل الموالية لها، لاسيما بعد إعلان القضاء العراقي عن عدم تسجيل أدلة قانونية تفيد بحصول تزوير في العملية الانتخابية، ويقول المحللون إن الخيارات تضيق على الفصائل، وقد يبقى أمامها خيار وحيد ومكلف وهو مقاطعة العملية السياسية، في حال فشلت جهود طهران في الجمع بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري.

بغداد - نفى رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق القاضي فائق زيدان الخميس "وجود دليل قانوني" حتى الآن على تزوير شاب الانتخابات التشريعية، في إعلان يقطع مع مزاعم الفصائل الموالية لإيران بوقوع عمليات تزوير واسعة في الاستحقاق الذي جرى في العاشر من أكتوبر الماضي.

وتعمد الفصائل الشيعية المنضوية ضمن تحالف الفتح، إلى توظيف ادعاءات بوقوع تزوير في العملية الانتخابية لتدارك الهزيمة القاسية التي تكبدتها وتحسين أوراق تفاوضها، للبقاء في المشهد السياسي.

ويقول مراقبون إن إعلان القضاء العراقي عن عدم وجود أدلة قانونية بشأن تلك المزاعم من شأنه أن يزيد من أزمة تلك الفصائل، التي لم تستفق بعد من ارتجاجات فشل محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وقال زيدان في تصريح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية، إن "تزوير الانتخابات إلى الآن لم يثبت بدليل قانوني".

فائق زيدان

تزوير الانتخابات التشريعية لم يثبت إلى الآن بدليل قانوني

وحشدت الفصائل الولائية أنصارها منذ أكثر من أسبوعين، للاعتصام أمام بوابات المنطقة الخضراء. وفي خطوة تصعيدية سعى متظاهرون إلى اقتحام تلك البوابات، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة مع قوات الأمن سقط خلالها متظاهران اثنان، فيما أصيب العشرات من كلا الجانبين.

الرهان على الشارع

وتدحرجت الأوضاع الأمنية في العراق بشكل دراماتيكي الأحد، حيث نجا الكاظمي من محاولة اغتيال فاشلة، عبر هجوم بثلاث طائرات مسيّرة مفخخة بمتفجرات، تم إسقاط اثنتين منها، بينما سقطت الثالثة في مقر إقامته بالعاصمة بغداد، ما أصاب عددا من حراسه.

وتواجه الفصائل الولائية، ولاسيما ميليشيا كتائب حزب الله العراقي وعصائب أهل الحق، اتهامات بالوقوف خلف محاولة الاغتيال، خاصة وأنها كانت هددت رئيس الوزراء بأن ما حدث أمام المنطقة الخضراء من مواجهات لن "يمر دون عقاب".

وأكد رئيس مجلس القضاء الأعلى أن "التحقيق بقتلة المتظاهرين في محيط المنطقة الخضراء الجمعة الماضي مستمر، وبانتظار انتهاء أعمال اللجنة التحقيقية التي شكلها رئيس الوزراء لعرضها على الهيئة القضائية".

وأوضح زيدان أن "ملف التحقيق بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لدى اللجنة المشكلة من قبل رئيس الوزراء، ولم يعرض إلى الآن على القضاء ولا يزال في مراحله الأولى".

واتهمت كتائب حزب الله الخميس رئيس الوزراء بـ"اللعب بأمن واستقرار العراق"، معتبرة أن استهداف منزله "مسرحية مفبركة".

وقال المتحدث باسم الكتائب محمد محيي "إن السيناريو الذي أُخرجت به هذه المسرحية مربك، وأطراف الحكومة والأجهزة الأمنية والمتحدثون أعطوا روايات متناقضة"، مضيفا أنه "إلى حد الآن لم تقدم الحكومة أي دليل واقعي على القصف أو الاستهداف بحد ذاته، باستثناء المشهد الذي ظهر، ومعظم الخبراء الأمنيين يشيرون بأصابع التشكيك حول ما عرض وما قدم من أدلة".

واعتبر محيي في تصريحات صحافية "نحن على يقين من أن الموضوع مفبرك بشكل واضح، ومسرحية يراد منها الضغط على أطراف معينة ومحددة شاركت في تظاهرات الاعتصام وكان لها دور في الاعتصامات"، مشيرا إلى أن ما حصل الأحد يندرج في إطار "محاولات للتنصل من الجريمة التي ارتكبها الكاظمي بقتل المتظاهرين السلميين، ومحاولة لاستدرار عطف العالم والمجتمع الدولي للولاية الثانية، وهذه أهداف أراد الكاظمي الوصول إليها".

ويقول محللون إن الأمور بالنسبة للفصائل الموالية لإيران تتجه نحو المزيد من التعقيد، وتضعها أمام خيارات أحلاها مر، لاسيما بعد محاولة اغتيال الكاظمي الفاشلة وصمود المفوضية العليا للانتخابات التي أعلنت في وقت سابق نهاية النظر في الطعون مع تأكيد تطابق معظمها مع الفرز الإلكتروني، وأخيرا دحض المجلس الأعلى للقضاء اتهامات تزوير الانتخابات.

ويشير المحللون إلى أن الخيارات التي تبدو متاحة أمام الفصائل حتى الآن تنحصر في مقاطعة العملية السياسية، مثلما توعد زعيم منظمة بدر هادي العامري في وقت سابق، أو القبول بالجلوس في مقعد المعارضة وهو ما سبق وأعلنت رفضها لذلك.

ويرى البعض أن ذلك لا يعني أن تلك الفصائل أسقطت من حساباتها فرص البقاء في السلطة، مراهنة في ذلك على التحركات التي تقوم بها إيران، والتي تسعى من خلالها إلى الجمع بين التيار الصدري الفائز في الاستحقاق والإطار التنسيقي الذي يضم تحالف الفتح.

ولوح رئيس تحالف "الفتح" هادي العامري، عقب لقائه الأربعاء في بغداد وفدا من حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردستاني"، بمقاطعة العملية السياسية بالعراق بالكامل.

وذكر مكتب العامري في بيان "لن نقبل بفرض الإرادات، وقد نلجأ إلى مقاطعة العملية السياسية بالكامل إذا لم تعالج الطعون المقدمة بشكل حقيقي وجاد".

وأضاف أن "ممثلة الأمم المتحدة تتحكم بالمفوضية العليا للانتخابات، ولها دور سلبي وتدخلات خارج نطاق عملها".

وأشار إلى أن "الإرباك والتخبط بعمل المفوضية، سبب رئيسي بالأزمة السياسية الحالية"، مبينا أن "المفوضية تعهدت قبل الانتخابات بعدة إجراءات لطمأنة القوى السياسية بعدم تزوير النتائج، لكنها لم تلتزم بأي منها".

وتتهم الفصائل الموالية لإيران ممثلة الأمم المتحدة جينين بلاسخارت بهندسة عملية التزوير، بغرض إخراجها من المعادلة السياسية في البلاد، ومحاصرة نفوذها.

العقوبات لن تردع الحوثيين في مأرب

صنعاء - لقيت خطوة مجلس الأمن الدولي بإدراج ثلاثة من قادة المتمردين الحوثيين المشاركين في الهجوم على محافظة مأرب على اللائحة السوداء إشادة من الحكومة اليمنية، وإن كان البعض رأى بأنها متأخرة، بعد أن باتت المحافظة على أعتاب السقوط بأيدي الجماعة الموالية لإيران.

ورحبت الخارجية اليمنية في الحكومة المعترف بها دوليا الخميس بإدراج مجلس الأمن كلاً من محمد عبدالكريم الغماري رئيس هيئة الأركان العامة الذي يقود هجوم الحوثيين على مأرب، ويوسف المداني وهو قائد قوات المتمردين المكلفة بالزحف إلى مأرب، وصالح مسفر صالح الشاعر المتهم بمساعدة الجماعة في الحصول على أسلحة مهربة، على قائمة العقوبات.

وقالت الخارجية في بيان صحافي، إن "الثلاثة الذين شملهم هذا القرار، أوغلوا في الإجرام والانتهاكات بحق الشعب اليمني وأسهموا في تهديد أمن المملكة العربية السعودية والتسبب بأكبر كارثة إنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم".

وأوضحت أن "هذا القرار يكشف غيضا من فيض من جرائم الميليشيا، التي يقودها عبدالملك الحوثي المدرج منذ أبريل 2015 على قائمة العقوبات، والتي ترفض كل نداءات السلام وتنتهك كل القوانين والقيم والأعراف في سبيل وهم السيطرة على اليمن بالعنف والإرهاب".

وأكدت الحكومة، على استمرار تعاونها الوثيق مع لجنة العقوبات وفريق الخبراء التابع لها ومع أعضاء المجتمع الدولي المحب للسلام "والرافض للعنف والإرهاب لكشف كل الانتهاكات ودعم كل المبادرات الرامية للخروج باليمن من هذه الحرب، التي أشعلتها الميليشيات الحوثية، إلى طريق السلام".

ووافقت الدول الأعضاء بالمجلس وعددها خمس عشرة دولة بالإجماع على فرض عقوبات على القيادات الثلاث للمتمردين بما يشمل تجميد أصول لهم، بعد أن فشلت جميع المناشدات الدولية في وقف التصعيد في مأرب آخر معاقل الحكومة في شمال البلاد.

وتشهد محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز، مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية والتحالف العربي من جهة والمتمردين الحوثيين الذين باتوا اليوم على أعتاب مركز المحافظة بعد أن نجحوا في تطويقها من ثلاث جهات.

ويشكك الكثيرون في أن توقف مثل هذه العقوبات الجماعة الموالية لإيران على الزحف على مركز مأرب، لما تمثله المحافظة من أهمية استراتيجية من شأنها قلب موازين القوى على الأرض.

قانون الأحوال الشخصية يمنح أبوظبي ميزة تنافسية كبرى في جذب الاستثمارات

أبوظبي - لقي قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في إمارة أبوظبي إشادات واسعة، باعتباره الأول من نوعه عالميا، ويشكل خطوة مهمة في مسار تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويشمل القانون الذي أعلن عنه الأحد ومن المتوقع أن يسري مفعوله في ديسمبر المقبل، تعيين قضاة من غير المسلمين وإصدار شهادات ميلاد للأطفال المولودين لغير المتزوجين والمساواة بين الرجال والنساء في الشهادة وصدور قوانين جديدة للمواريث والنفقة الزوجية.

والغرض من القانون المدني الجديد هو جعل أبوظبي عاصمة دولة الإمارات أكثر جاذبية في عيون الأجانب كمكان للعيش والعمل.

وقال حسن الحايس من مكتب الرواد للمحاماة والاستشارات القانونية بالإمارات إن القانون "يمنح المرأة الكثير من الحقوق التي لم يكن لها وجود من قبل. هو ثوري".

ومن المحتمل أن تقتدي دبي، مركز السياحة والأعمال في دولة الإمارات، بهذا القانون وتصيغ قانونها الخاص للأحوال الشخصية أيضا. وسيسهم ذلك في احتفاظ الإمارات بميزة تنافسية كبرى في جذب الاستثمار في وقت تعمل فيه دول خليجية أخرى وفي مقدمتها السعودية من أجل الانفتاح لجلب الأموال وأصحاب المهارات المتميزة من الخارج.

ويمثل الوافدون وأغلبهم من جنوب آسيا ومصر والفلبين حوالي 88 في المئة من سكان الإمارات البالغ عددهم قرابة عشرة ملايين نسمة وتشمل أدوارهم كل جوانب الاقتصاد من المناصب التنفيذية إلى العمالة منخفضة الرواتب في قطاع البناء والخدمة المنزلية.

حسن الحايس

القانون ثوري، فهو يمنح المرأة الكثير من الحقوق

ويتيح قانون الأحوال الشخصية للوافدين غير المسلمين في إمارة أبوظبي، بأن تتم إجراءات الأحوال الشخصية مثل الطلاق والميراث والزواج بمعزل عن القوانين الدينية للمرة الأولى في البلاد. كما أنه يسمح بأن يرأس قضاة غير مسلمين محاكم للنظر في قضايا الأحوال الشخصية وذلك للمرة الأولى في منطقة الخليج.

ويستحدث القانون مفاهيم الزواج المدني والطلاق دون إلقاء اللوم على أي من الطرفين. وللمرة الأولى في الإمارات يسمح القانون بحصول المواليد لآباء وافدين غير متزوجين على شهادات الميلاد في حالة اعتراف الأب بالأبوة.

وقال الحايس إنه من الممكن أيضا أن يمنح القانون الجديد المزيد من المصداقية لقرارات محاكم أبوظبي، وذلك عند التقدم بطلب للاعتراف بها في أوروبا على سبيل المثال.

وفي حين استحدثت السعودية إصلاحات اجتماعية لتقليص الفصل بين الجنسين ورفع حظر على قيادة النساء للسيارات والتخلص من الكثير من جوانب وصاية الرجل على المرأة، فإن قوانين الأحوال الشخصية لا تزال تحكمها الشريعة الإسلامية.

وهذا هو الحال في دول خليجية أخرى والشرق الأوسط عموما مع بعض الاستثناءات. وبالمثل تسري قوانين خاصة للمسيحيين واليهود في المسائل الأسرية في دول مثل إسرائيل ولبنان.

وينص القانون الجديد في أبوظبي على اعتبار شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل.

وقالت روثنا بيجوم من منظمة هيومن رايتس ووتش "إن القانون خطوة مهمة صوب تحقيق المساواة، لكن من الضروري إجراء إصلاحات قانونية أوسع لتشمل جميع المواطنين والسكان في دولة الإمارات".

وتأتي الإصلاحات في أبوظبي بعد عام من شروع الإمارات على المستوى الاتحادي في إصلاح النظام القضائي لزيادة جاذبيتها للاستثمارات.

وشملت هذه الإصلاحات عدم تجريم العلاقات الجنسية قبل الزواج وتناول المشروبات الكحولية وإلغاء الشروط المخففة للعقوبة عند نظر قضايا القتل بدافع الشرف.

واستحدثت الإمارات أيضا تأشيرات طويلة الأجل كوسيلة لجذب أصحاب المواهب والاحتفاظ بهم وتشجيع المزيد من الأعمال على بدء نشاطها.

بيئة جاذبة للعيش والعمل

بعد اللبنانيين.. الكويت توقف منح التأشيرات للسودانيين

الكويت - أصدرت السلطات الكويتية الخميس، أوامر شفاهية بإيقاف كل المعاملات المتعلقة بمنح تأشيرات دخول لحاملي الجنسية السودانية للبلاد، حتى إشعار آخر.

جاءت هذه الخطوة بعد يوم من اتخاذ الكويت نفس الإجراء بحق اللبنانيين، لتتسع قائمة المشمولين بقرار تشديد الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرة في الإمارة إلى 8 جنسيات، وهي اللبنانية والسورية والعراقية والباكستانية والإيرانية والأفغانية واليمنية والسودانية.

ونقلت صحيفة "القبس" المحلية عن مصادر أمنية لم تسمها أن "الاضطرابات الداخلية في السودان تقف وراء إصدار هذا الأمر الشفهي".

وأفادت المصادر، بأن كل الإجراءات المتعلقة بأبناء الجالية السودانية، سواء خاصة بسمات الزيارة بجميع أنواعها، عائلية وسياحية وخاصة وتجارية، وسمات الالتحاق العائلي بأنواعها المختلفة، وتأشيرات العمل الخاصة بوزارة الشؤون بالتنسيق مع وزارة الداخلية تم وقفها.

وأردفت أن هذا الإجراء مشابه لما تم اتباعه مع معظم الدول التي شهدت اضطرابات داخلية. وبينت أن الهدف من وراء الإجراء يعود إلى أن عددا من الجاليات التي تحدث في بلادها اضطرابات تحاول جلب أهاليها عن طريق الزيارات والالتحاق بالعائلة والإقامات على الشركات.

وأوضحت أن ذلك قد ينتج عنه تسلل مطلوبين لدى سلطات بلادهم، أو عناصر خطرة، وهو الأمر الذي لا توافق عليه السلطات الأمنية.

وذكرت المصادر الأمنية أن من لديهم إقامات داخل البلاد من السودانيين غير مشمولين بالقرار، ومن حقهم العودة إلى البلاد، ومن حقهم أيضا تجديد إقاماتهم.

ولم يصدر عن السلطات الكويتية أو السودانية تعليق فوري حول ما أوردته المصادر الأمنية المتحدثة للصحيفة المحلية.

8

دول شددت الكويت منحها تأشيرات من بينها سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان وإيران

ومنذ الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، يعاني السودان من أزمة سياسية حادة، حيث أعلن قائد الجيش عبدالفتاح البرهان، حالة الطوارئ في البلاد، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، وأعفى الولاة، واعتقل قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، مقابل احتجاجات مستمرة ترفض هذه الإجراءات باعتبارها "انقلابا عسكريا".

ويرى مراقبون أن تشديد الكويت لإجراءاتها المتعلقة بالتأشيرات ليس مفاجئا، في ظل محاولاتها تخفيف عبء الوافدين عليها نتيجة اهتزاز وضعها الاقتصادي، وإن كان الأمر لا يخلو من اعتبارات سياسية وأمنية في علاقة مثلا بلبنان وسوريا.